

وزارة الخارجية

قرار

بشأن الموافقة على الاتفاق التجاري بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة
وحكومة جمهورية الأرجنتين

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ٤٧٣ لسنة ١٩٦٥ الصادر بتاريخ
٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٥ بشأن الموافقة على الاتفاق التجاري بين حكومة
الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية الأرجنتين والموقع في بوينس
ايرس بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٦٥ ؛

قرر :

مادة وحيدة - ينشر في الوقائع المصرية الاتفاق التجاري بين حكومة
الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية الأرجنتين والموقع في بوينس
ايرس بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٦٥ ويحمل به اعتبارا من ١١ مايو
سنة ١٩٦٧

تحريرا في ٥ صفر سنة ١٣٨٧ (١٥ مايو سنة ١٩٦٧)

محمود رياض

اتفاق تجارى بين حكومتى الجمهورية العربية المتحدة
والجمهورية الأرجنتينية

إن حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة الجمهورية الأرجنتينية
تحدوهما الرغبة في تنمية العلاقات الاقتصادية وزيادة التجارة بين بلديهما ،
تتفقان كما يلي :

المادة الأولى - تتقدم كل من حكومة الجمهورية العربية المتحدة
وحكومة الجمهورية الأرجنتينية طبقا للقوانين والنظم المعمول بها في بلديهما
أقصى التسهيلات الممكنة لتبادل كافة أنواع السلع بين البلدين .

المادة الثانية - يطبق كل طرف على السلع المستوردة من أو المصدرة
إلى الطرف الآخر المعاملة الأكثر رعاية الممنوحة أو قد تمنح للسلع المثلثة
المستوردة من أو المصدرة إلى أى دولة أخرى أو مجموعة من الدول ، فيما يتعلق
بالتعريفات الجمركية والرسوم من أى نوع والعوائد والضرائب
أو الأعباء المالية ، وكذلك الإجراءات الإدارية ، ومنح التراخيص
أو الإعفاء منها ، وتخصيص أو دفع العملات الأجنبية والإجراءات المتعلقة
بتداول ونقل أو توزيع السلع .

المادة الثالثة - تتمتع بواحد كل من الطرفين المتعاقدين ، في ظل
تشريعات الطرف الآخر بالمعاملة الأكثر رعاية الممنوحة حسب قوانينها
النسبة لنظم الموائى ، وكذلك بالنسبة للعمليات التي تتم في موانئها
بما في ذلك سداد قيمة خدمات الميناء .

المادة الرابعة - لانتطبق أحكام المادتين الثانية والثالثة على :

(أ) المزايا والتسهيلات الممنوحة أو قد تمنح من أى من البلدين للبلاد
المجاورة بما في ذلك التسهيلات المتعلقة بالمرور عبر الحدود المحلية ،
والمزايا والتسهيلات المترتبة على اتحاد جمركي أو اتفاقية منطقة
تجارة حرة ، أو اتفاقيات إقليمية للتبادل مع دولة أو مجموعة دول
يكون أو قد يكون أى من الطرفين طرفا فيها .

(ب) المعاملة التي منحها أو قد تمنحها الجمهورية الأرجنتينية
لجمهورية بيرو .

(ج) المزايا والتسهيلات التي منحها أو قد تمنحها الجمهورية العربية
المتحدة للدول الأعضاء في الجامعة العربية .

المادة الخامسة - ألا تطبق حكومتا الجمهورية العربية المتحدة
والجمهورية الأرجنتينية أية إجراءات تمييزية من شأنها رفع أسعار السلع
التي تتبادل فرق مستويات السوق العالمية .

المادة السادسة - السلع المتبادلة بين البلدين تخصص فقط للاستهلاك
الداخلي ولاحتياجات الصناعة في البلد المشتري ، ولهذا فإن الطرفين
المتعاقدين يتعهدان بعدم إعادة تصدير هذه السلع ، إلا إذا وافقت
السلطات المختصة بكل من الطرفين .

المادة السابعة - يخضع تصدير السلع من الجمهورية العربية المتحدة
إلى الجمهورية الأرجنتينية وكذا تصدير السلع من الجمهورية الأرجنتينية
إلى الجمهورية العربية المتحدة للأحكام العامة المعمول بها في البلد المصدر
وقت تصديرها .

كما تخضع واردات الجمهورية العربية المتحدة من سلع الجمهورية
الأرجنتينية وكذا واردات الجمهورية الأرجنتينية من سلع الجمهورية العربية
المتحدة للأحكام العامة المعمول بها في البلد المستورد وقت التخليص
الجمركي عليها .

المادة الثامنة - تتخذ حكومتا الطرفين المتعاقدين الإجراءات اللازمة
بما يتفق وقوانينها والأحكام التي تتضمنها الاتفاقات الدولية الموقعة
من كل منهما حتى تحمي المنتجات الطبيعية أو المصنوعة التي أصلها الطرف
المتعاقد الآخر من أية منافسة غير عادلة في المعاملات التجارية ، وذلك
داخل حدود كل منهما ، وفي سبيل ذلك تمنعان استيراد أو صناعة
أو تداول أو بيع المنتجات التي تحمل علامات تجارية أو أسماء أو كتابات
أو أية علامة أخرى مشابهة قد تعطى فكرة زائفة عن أصل أو مصدر أو نوع
أو طبيعة أو جودة المنتجات .

المادة الثالثة عشرة - يسرى هذا الاتفاق لمدة سنة تبدأ من تاريخ العمل المؤقت به وتجدد تلقائياً لفترات إضافية كل منها سنة ، إلا إذا قام أى من الطرفين بإخطار الطرف الآخر برغبته في إنهاء هذا الاتفاق (قبل ٩٠ يوماً من تاريخ إنقضاء كل فترة سريان سنوية) .

ولإثباتها لما تقدم وقع مندوباً الطرفين هذا الاتفاق .

حرر ووقع في بونينس آيرس في اليوم الحادى والعشرين من شهر يونيو سنة ١٩٦٥ من أربع نسخ أصلية ، اثنان منها باللغة الإسبانية واثنان باللغة الإنجليزية ، وكل من النصين معتمد على السواء .

عن حكومة الجمهورية الأرجنتينية عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة

توقيع

أحمد عبد الله طعيمة

رئيس الوفد التجارى للجمهورية

العربية المتحدة

توقيع

ميجل أنجل سافالا أورتيز

وزير الشؤون الخارجية والحربية

بونينس آيرس في ٢١ يونيو ١٩٦٥

السيد الوزير

أشرف بالإشارة إلى المباحثات التي عقدت بين وفدينا في الفترة من ٢١ مايو حتى ١٩ يونيو ، والتي انتهت بتوقيع الاتفاق التجارى بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية الأرجنتينية .

ويسرنى أن أؤكد أسس الاتفاق الذى تم في شراء الجمهورية العربية المتحدة قمحا أرجنتينياً بما قيمته ١٥ مليون دولار خلال فترة ستة أشهر اعتباراً من اليوم ، وشراء مؤسسة البترول الأرجنتينية بترولا خاماً ومشتقاته بنفس القيمة تقريباً خلال فترة ثمانية عشر شهراً اعتباراً من اليوم . وتم كلا العمليتين نقداً وتسددان بعاملات قابلة للتحويل .

وتوافق حكومتى على هذه العملية التجارية ، وقد فوضت مؤسساتها المختصة في وضع الترتيبات اللازمة مع المؤسسات التي تحددها الجمهورية العربية المتحدة لإنهاء العقود المناسبة حسب أسس الاتفاق المعقود .

ومع التسليم بأن هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بنفس المعنى ستكونان اتفاقاً بين حكومتينا ، وأتمنى هذه المناسبة لأعبر لسيادتكم عن خالص تقديرى .

إلى سعادة وزير الشؤون الخارجية والحربية

الدكتور د. ميجل أنجل سافالا أورتيز

المادة التاسعة - تحتفظ حكومة الجمهورية العربية المتحدة بالحقوق في التأمين بجميع أنواع التأمين لدى شركات التأمين المصرية على السلع التي تصدر إلى الجمهورية الأرجنتينية وكذلك على السلع المستوردة من تلك الدولة إلى الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك حال تحمل البائع أو المشتري على التوالى مخاطر النقل .

وتحتفظ حكومة الجمهورية الأرجنتينية بالحقوق في التأمين بجميع أنواع التأمين لدى شركات التأمين الأرجنتينية على السلع التي تصدر إلى الجمهورية العربية المتحدة وكذلك على السلع المستوردة من تلك الدولة إلى الجمهورية الأرجنتينية ، وذلك حال تحمل البائع أو المشتري على التوالى مخاطر النقل .

المادة العاشرة - لا يجوز لأحكام هذا الاتفاق أن تعوق تطبيق أو اتخاذ إجراءات تهدف إلى :

(أ) حماية الآداب العامة .

(ب) فرض قوانين ونظم تتعلق بالأمن .

(ج) تنظيم واردات أو صادرات الأسلحة والذخيرة وغيرها من المواد الاستراتيجية والحربية .

(د) حماية أرواح وصحة الأفراد والحيوانات والنباتات .

(هـ) حماية الثروة القومية ذات القيمة الفنية أو التاريخية أو الأثرية .

(و) تقييد تصدير واستعمال استهلاك المواد الذرية والمنتجات المشعة أو أية مواد أخرى قد تستخدم في تنمية أو استعمال الطاقة الذرية .

المادة الحادية عشرة - يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مشتركة تتكون من ممثلين من البلدين ، وتكون مهمة هذه اللجنة المشتركة جمع البيانات المتعلقة بتنمية تبادل السلع في ظل الاتفاق دراسة وسائل تنمية وتنويع التبادل التجارى بين البلدين ، واقتراح الإجراءات المناسبة لتحقيق هذه الأهداف .

وتجتمع اللجنة المشتركة ، في بونينس آيرس أو في القاهرة عند الحاجة وبعد التشاور بين الطرفين .

المادة الثانية عشرة - يكون هذا الاتفاق محلاً للتصديق ، يعمل به مؤقظاً من تاريخ توقيعه ونهائياً من تاريخ وثائق التصديق الذى سيتم بالفاهرة .

وزارة العلاقات الخارجية والثقافية

برفس ايرس في ٢١ يونيو ١٩٦٥

السيد الوزير

أشرف بالإشارة إلى المباحثات التي تمت في الفترة من ٢١ مايو حتى ١٩ يونيو سنة ١٩٦٥ والتي اختتمت بتحرير الاتفاق التجاري بين الجمهورية الأرجنتينية والجمهورية العربية المتحدة .

ويسرني أن أؤكد أسس الاتفاق الذي تم وهي شراء الجمهورية العربية المتحدة قنما أرجنتينا بمائتيه ١٥ مليون دولار خلال فترة ستة أشهر من تاريخه وشراء مؤسسة البترول الأرجنتينية بترولاً خاماً ومشتقاته بنفس القيمة تقريباً خلال فترة ثمانية عشر شهراً من تاريخه . وكلا العمليتين إنمآن نقداً وتسددان بعملات قابلة للتحويل .

وتوافق حكومتى على هذه العملية التجارية ، وقد فوضت مؤسساتها المختصة في إجراء الترتيبات اللازمة مع المؤسسات التي تحددها حكومة الجمهورية العربية المتحدة لإنهاء العقود المناسبة طبقاً لأسس الاتفاق المعقود . ومع التسليم بأن هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بنفس المعنى تكونان اتفاقاً بين حكومتينا ، أتهز هذه المناسبة لأعبر لسيادتكم عن خالص تقديري .

إلى سعادة رئيس الوفد التجاري للجمهورية العربية المتحدة

للوزير أحمد عبد الله طعيمة

قرار

بشان الموافقة على الاتفاق الثقافي الموقع بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية سيلان

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ١٦١٩ لسنة ١٩٦١ الصادر بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦١ بالموافقة على الإتفاق الثقافي الموقع بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية سيلان بتاريخ ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦١ ؛

قرار

مادة وحيدة - ينشر في الوقائع المصرية الاتفاق الثقافي الموقع بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة جمهورية سيلان بتاريخ ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦١ ويصل به اعتباراً من ١٩ أكتوبر سنة ١٩٦٢ م

تحريراً في ٨ صفر سنة ١٣٨٧ (١٨ مايو سنة ١٩٦٧)

محمود رياض

الاتفاق الثقافي

بين

حكومة الجمهورية العربية المتحدة

و

حكومة سيلان

إن حكومه سيلان وحكومة الجمهورية العربية المتحدة ادراكاً منهما بأن عقد الاتفاقات الثقافية مع الدول الأخرى يعتبر وسيلة مفيدة لتعزيز تفاهم أكبر وتعاون ثقافي أوسع بينهما .
قد اتفقتا على ما على :

(المادة الأولى)

تشجيع التعاون الثقافي بين شعبي سيلان والجمهورية العربية المتحدة وتعزيز التفاهم المشترك في النواحي الفنية والعلمية والاجتماعية بينهما .

(المادة الثانية)

تعريف شعبي البلدين بتاريخ وحضارة ومعاهد وأدب وثقافة البلد الآخر لادراكهما أن هذه المعرفة تساعد على زيادة التفاهم بينهما .

(المادة الثالثة)

تشجيع تبادل كبار الشخصيات والأخصائيين والأساتذة والمدرسين والطلبة والأفراد المؤهلين في مختلف النواحي بين سيلان والجمهورية العربية المتحدة .

(المادة الرابعة)

لتسهيل تبادل الأفراد المنصوص عنهم في المادة الثالثة تتخذ كل من الحكومتين الاجراءات العملية لتقديم المنح الدراسية ومنح السفر وأنواع المساعدات الأخرى للعاهد العلمية أو الثقافية كما تقدم كل من الحكومتين المعلومات اللازمة عن هذه المساعدات وعن المراحل التعليمية والقرص الأخرى للواطنين من البلد الآخر .

(المادة الخامسة)

تشجيع وتسهيل إنشاء المكتبات والمعاهد الثقافية حسب رغبة الطرفين وكذلك إنشاء المراكز الثقافية بشرط موافقة حكومتى الطرفين الموقعين على هذا الإتفاق .

(المادة السادسة)

العمل كلما دعت الحاجة أو التوجيه لدى الأجهزة المختصة على إنشاء لجان تتكون من ممثلين عن البلدين لتنفيذ أوضاع هذا الإتفاق :